

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٥٥

السبت، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٣/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد يو هايتو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تورو - كارنيفالي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة S/2016/1133

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1700069 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/1133)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1138، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وتركيا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1133، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): علمنا بالأمس من زملائنا الروس بالترتيب المقترح الذي توصل إليه الاتحاد الروسي وتركيا لفرض وقف للأعمال العدائية واستئناف المناقشات بين الأطراف السورية. إن أهدافهما جدية بالثناء، ونحن نرحب بكل الجهود الرامية إلى إنهاء أعمال العنف في سورية، وندعم بقوة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، مصحوبا بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق المحاصرة.

ومع ذلك، فإننا ما زلنا نتلقى المزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، بما في ذلك تفاصيل عن تنفيذها. وفي هذا الصدد، يؤسفنا عدم إتاحة مرفقات الاتفاقات، التي تتضمن تفاصيل ترتيب وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الروسي وتركيا، حتى الآن.

وقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) لأنه يحقق التوازن السليم بين التفاؤل الحذر والدعم، الذي يقوم على الأمل ولكن تضعفه الحاجة الواقعية للانتظار لكي نرى الكيفية التي سيجري من خلالها تنفيذ هذا الترتيب قبل تقديم المجلس دعمه الكامل له. وأود تسليط الضوء على نقطتين رئيسيتين.

إننا نأمل في أن يصمد وقف إطلاق النار حقا، وألا يتخذ كمبرر لشن مزيد من الهجمات غير المقبولة. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء تقارير تفيد بشن النظام لهجوم، بدعم من ميليشيا حزب الله، في وادي بردى. وينبغي اعتبار اعتماد مجلس الأمن لهذا النص إشارة قوية إلى ضرورة توقف هذه الأنشطة.

الخصوص، أن وقف الأعمال العدائية يجب أن ينطبق على كل الجماعات المسلحة باستثناء الجماعات التي صنفها مجلس الأمن بأنها إرهابية. والجماعات المسلحة التي ليست أطرافا في اتفاق وقف الأعمال العدائية لا ينبغي اعتبارها جماعات إرهابية.

ومن الضروري أيضا تنسيق رصد الامتثال لوقف إطلاق النار مع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود فرنسا لو أنه قد أتيح لها أن تدرس مع شركائها طرائق توسيع نطاق ترتيبات الرصد المنصوص عليها في القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) لتشمل أماكن أخرى في سورية. وفرنسا رهن إشارة الطرفين الضامنين للنظر في إنشاء آلية رصد صارمة ومحيدة.

ويتعين الآن أن تهدف كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إلى تيسير استئناف المفاوضات التي ستجري في ٨ شباط/فبراير برعاية ستافان دي ميستورا، الذي نكرر دعمنا الكامل له. ويجب أن تتم العمليات التحضيرية ضمن الإطار المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويمكن أن يشكل اجتماع أستانا خطوة أولى مفيدة في هذا الصدد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكون عملية تحديد ممثلي المعارضة في اجتماع أستانا شفافة. لكن هذه العملية تثير أسئلة هامة. وتشير فرنسا إلى أن الهيئة العليا للمفاوضات هي الممثل الشرعي للمعارضة في المفاوضات بين الأطراف السورية. ولا يمكن أن يكون ثمة عملية ذات مصداقية تستبعد الهيئة.

وتأمل فرنسا أن تستمر المناقشات بشأن تلك النقاط بطريقة شفافة بغية الانتقال السياسي الفعال، وهو أمر أساسي لتعافي سورية وشروعها في إعادة البناء. إن فرنسا لا تزال ملتزمة تماما بالبحث عن حل دائم للصراع، الذي استمر لفترة أطول من اللازم.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب نيوزيلندا بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا وغيرها لتخفيف حدة القتال في سورية. ونرحب أيضا بجهود الرئاسة

وقد طالعنا أيضا تقارير صحفية تفيد بأن بعض الدول الموقعة تشعر بالقلق إزاء الاختلافات الموجودة بين نسختي النظام والمعارضة من وثائق التفويض. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يجري إزالة تلك الاختلافات، أو تبرير سبب وجودها، بسرعة. ونؤكد بشكل خاص على أن الفقرة ٢ من القرار المتخذ للتو تشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وبالمثل، يتضح من الفقرة ٣ أن المحادثات في أستانا سترتبط مباشرة بعملية الأمم المتحدة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا أي مبادرة لإنقاذ أرواح المدنيين في سورية. ومن هذا المنطلق، اقترحت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر مشروع قرار لنشر آلية لرصد عمليات الإجلاء في حلب. ونظرا لنفس تلك الأسباب، صوتت فرنسا اليوم مؤيدة للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

وتأمل فرنسا أن يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار هذا فوراً، وتدعو الطرفين الضامنين إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما كاملة في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال نص الاتفاق الروسي - التركي، على النحو الذي قُدم به جزئياً إلى مجلس الأمن بالأمس، يتضمن أجزاء غامضة.

إن الشاغل الأول لفرنسا يتعلق بحقيقة انضمام الأطراف السورية إلى اتفاق الهدنة، في حين نفذ النظام عمليات قصف، في انتهاك للاتفاق، خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، وفيما يستمر هجوم يشنه النظام، بدعم من إيران، في وادي بردى. ولم يتلق مجلس الأمن أي وثيقة موقعة من قبل النظام أو الجماعات المعارضة. ولم يجر إبلاغنا بقائمة الجماعات التي تعتبر نفسها أطرافا في الاتفاق. وقالت روسيا إن بعض الجماعات فوضت جماعات أخرى للانضمام، لكن النصوص المحالة إلينا لا تؤكد ذلك.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو التزام الأطراف بالهدنة غير مؤكد نسبياً وتنفيذها هشاً. وترى فرنسا، على وجه

الأيام والأسابيع المقبلة، لتأكد من التمسك بوقف إطلاق النار. إننا ندعو جميع الأطراف إلى التقييد بأحكام وقف إطلاق النار. ويجب على الدول التي لها نفوذ عليها، ولا سيما الجهات الضامنة التركية والروسية، أن تستخدم نفوذها لضمان أن يستمر وقف إطلاق النار. يساورنا قلق شديد إزاء الحالة المتدهورة في الميدان. إن وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى الأساسية اللازمة لتهيئة الظروف للعودة إلى المفاوضات السياسية، التي تتفق جميعاً على أنها السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع الرهيب. ولضمان ذلك، يجب معالجة الارتباك المتعلق ببعض النصوص الرئيسية والنضارب فيما بينها. وكما أظهر فشل اتفاقات وقف الأعمال القتالية السابقة، فإن مراقبة وقف إطلاق النار ستكون أمراً حاسماً.

ودور الأمم المتحدة أساسي. وبوصف روسيا وتركيا جهتين ضامنتين، يجب عليهما ضمان أن تكون أي تدابير للرصد مستقلة حقاً وأن تتم بتنسيق تام مع فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. إن التنفيذ من الأمور الأساسية لنجاح وقف إطلاق النار، ليس فقط لهذا الاتفاق والقرار الذي صوتنا عليه للتو، بل كذلك لقرارات مجلس الأمن الأخرى، التي للأسف منحتنا - عندما اتفق عليها - تفاؤلاً قصير الأجل بأن معاناة الشعب السوري ستخف بعض الشيء.

فأولاً وقبل كل شيء، يجب على جميع الأطراف أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا الشهر. ثانياً، يجب أن تكون المحادثات في أستانا دعماً للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، بقيادة المبعوث الخاص دي ميستورا. وستكون المملكة المتحدة مؤيداً قوياً لأي خطوات نحو تسوية سياسية شاملة تحقق التطلع إلى تحقيق السلام في سورية، على النحو

وروسيا وتركيا وجميع أعضاء المجلس الآخرين الذين عملوا من أجل اعتماد قرار يمكن لجميع أعضاء المجلس تأييده. وهذا دليل على ما يمكن أن يفعله المجلس عندما نسخر تفكيرنا الجماعي لتحقيق نتائج إيجابية. وبالتالي، فنحن سعداء للغاية بأن المجلس قد تمكن من أن يلقي بثقله وراء تديرير يرمي إلى الحد من معاناة المدنيين في سورية واستئناف العملية السياسية.

وكما قال غيري، فإن هناك جوانب لاتفاق وقف إطلاق النار والاتفاقات الأخرى يجب توضيحها. فعلى وجه الخصوص، هناك عدم يقين فيما يتعلق بمشاركة جماعات المعارضة في وقف إطلاق النار ومحادثات أستانا. كما ينبغي توضيح الآثار المترتبة على الجماعات غير المشاركة. كما ترحب نيوزيلندا، بمزيد من الوضوح بشأن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ودور الأمم المتحدة في عملية أستانا السياسية. ومع ذلك، يسرنا أن المجلس استطاع أن يعمل في تعاون لدعم هذا الحدث الهام.

ستنتهي فترة عضوية نيوزيلندا في مجلس الأمن قريباً جداً. ونأمل أن يوفر المزيد من الوضوح وأن يؤدي هذا الاتفاق إلى التخفيف من معاناة الشعب السوري ويساعد في وضع سورية على طريق السلام الدائم. وبما أن هذه هي المرة الأخيرة - آمل أن تكون كذلك - التي نخطب فيها المجلس خلال عضويتنا الحالية، فإنني أحتتم بالثناء على الرئاسة الإسبانية على قيادتها الممتازة خلال الشهر الماضي، وأشكر جميع زملائنا في الأمانة العامة على ما أبدوه لي ولوفد بلدي من مجاملة وتعاون خلال السنتين الماضيتين.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد المملكة المتحدة جميع الجهود للحفاظ على وقف كامل للأعمال القتالية على الصعيد الوطني، وإنهاء إراقة الدماء في سورية. ولذلك السبب، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) اليوم. سيكون العالم في حالة ترقب، في

وإذ تأتي عضوية أنغولا في مجلس الأمن إلى نهايتها - وتترامن مع آخر يوم من عام ٢٠١٦ - فإنني أعتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع زملائنا أعضاء المجلس سنة جديدة سلمية ومزدهرة جدا.

السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد تشجعنا كثيرا باتخاذ المجلس بالإجماع اليوم القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، المقدم من الاتحاد الروسي وتركيا لدعم النداء العاجل من جانب الشعب السوري والمجتمع الدولي لوقف الأعمال القتالية في الميدان والتعجيل ببدء المفاوضات من أجل تسوية سياسية يمكنها توفير حل سلمي شامل للتراخ في سورية. ونرحب، في ذلك الصدد، بالاجتماع المزمع عقده في أستانا في نهاية كانون الثاني/يناير بين الحكومة السورية والمعارضة، ونتمنى له كل النجاح. وسيكون من المهم بشكل خاص ضمان أن تشكل الاتفاقات التي عقدها روسيا وتركيا إلى جانب القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) - الذي اتخذ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر - جزءا لا يتجزأ من الجهود الدؤوبة للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، لوضع شروط ومعايير لجميع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، بشكل نهائي، ودعم عملية السلام. وستغادر فتزويلا مجلس الأمن، باتخاذ قرار اليوم، وهي فخورة بأنها ساعدت الشعب السوري على الوصول إلى هذه اللحظة الهامة.

ونهنئكم، السيد الرئيس، على نجاح رئاستكم، ونشكر الأمانة العامة على كل الدعم الذي قدمته لنا خلال السنتين الماضيتين.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوت الوفد الأوكراني مؤيدا القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) اليوم لسبب واحد، وهو أنه يركز على إنشاء نظام لوقف إطلاق النار. وإذ أن هناك العديد من الأسئلة العالقة فيما يتعلق بنطاق وجوهر

المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)

وإذ نصل إلى نهاية عام ٢٠١٦، يمكننا أن نتفق جميعا على أن الوقت قد حان لوقف إراقة الدماء في سورية. إن اتفاق إطلاق النار ما زال في مهده، وستطور الحالة في الميدان في الأيام والأسابيع المقبلة. ولكن إذا ما استمر وقف إطلاق النار، فإنني آمل مخلصا أن يتمكن من توفير أساس لتحقيق إنجاز مهم في العملية السياسية الأوسع نطاقا، وأن يكون عام ٢٠١٧ عاما أفضل بكثير للشعب السوري من عام ٢٠١٦. وسيكون علينا جميعا دعم إعادة الإعمار، بعد حدوث انتقال سياسي.

السيد مارتينيس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أنغولا، مثلها مثل الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، مؤيدة القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، ونشكر وفد الاتحاد الروسي على عقد جلسة اليوم من أجل أن نتخذ بالإجماع قرارا يرمي إلى إنشاء اتفاق لوقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية. وينبغي أن نعتبره إسهاما حقيقيا في فتح طريق نحو السلام والاستقرار في بلد احتل مكانا مركزيا في جدول أعمالنا خلال العام الماضي، وهو العام الذي يوشك أن ينتهي. ونشيد بالاتحاد الروسي على الدور المحوري الذي اضطلع به في تحقيق ذلك الهدف، وتركيا على الاتفاق المشترك الذي وقعته. إننا نتطلع إلى محادثات السلام التي ستعقد في أستانا.

وبطبيعة الحال، لا توجد اتفاقات مثالية. إن ما يهم هو أنه ينبغي أن تركز الجهود على الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام وتمكين المواطنين السوريين من تحقيق المصالحة وبناء دولتهم وفق معايير ينشئونها بأنفسهم، بدعم من المجتمع الدولي. ويبقى قرار مجلس الأمن أداة وجيهة وهامة لحل التراخ. إننا ندرك أن اتخاذه بالإجماع قد عزز فرص السلام، وأن ذلك الإجماع يمثل طريقة جيدة جدا لإنهاء السنة بقرار ظللنا نصر عليه باستمرار - وهو أن الحل يجب أن يكون سياسيا. وسيتمكن هذا القرار من تحقيق ذلك.

المفاوضات التي تدعمها الأمم المتحدة. ونأمل بصدق أن يكون عام ٢٠١٧ أفضل بالنسبة للجمهورية العربية السورية والسوريين من العام الذي ينتهي اليوم. ويمكننا بمشاركة الجميع، تحقيق وقف دائم للأعمال العدائية واستئناف مفاوضات سياسية ناجحة. وندين بذلك لعشرات الآلاف من المدنيين السوريين الذين فقدوا أرواحهم في هذه الحرب البشعة.

ختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الإسبانية على قيادتها ودور التنسيق المستمر الذي اضطلعت به في التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد أبو العطا (مصر): منذ بدء عضويتها بمجلس الأمن، ركزت مصر في جهودها على أولوية رئيسية في الأزمة السورية، وهي إنهاء معاناة الشعب السوري. وتمسكنا بهذا النهج من خلال المبادرة أو الدعم لأي تحرك لصالح خدمة هذا الشعب، بصرف النظر عن العوائق والمصالح السياسية المختلفة التي نراها سبباً رئيسياً في إطالة عمر تلك المأساة الإنسانية. فقد قمنا بالتصويت لصالح كل مشاريع القرارات التي طُرحت في المجلس والتي عكست محاولات تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية أو وقف العدائيات، وذلك بصرف النظر عن الأطراف التي تقدمت بتلك المشاريع.

وقمنا مع شريكينا إسبانيا ونيوزيلندا - في خضم الأزمة التي شهدتها مدينة حلب - بالتقدم بمبادرة لوقف إطلاق النار بها لإدخال المساعدات الإنسانية. ولم نتردد يوماً في استغلال رصيدنا وأدواتنا السياسية خلال عضويتنا بالمجلس أكثر من مرة لمحاولة معالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة. لذلك واتساقاً مع موقفنا الثابت، صوتت مصر اليوم مؤيدة للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) المطروح أمام المجلس، والذي يرحب بوقف إطلاق النار الأخير في سورية. فالأوضاع الحالية في سورية تتطلب تحركات سريعة لخفض مستوى العنف وبدء

جميع التفاهات التي تم التوصل إليها في أنقرة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، فإننا ندعم جميع الجهود الرامية إلى وضع حد لإراقة الدماء والتخفيف من معاناة الشعب السوري. ونشدد، في ذلك الصدد، على أنه، لكي يسري وقف إطلاق النار، يجب تحقيق ثقة وطمأنينة - وهما الأمران المفقودان بوضوح بعد سنوات عديدة من النزاع في سورية - بين جميع الأطراف. وتشهد التقارير الأخيرة الواردة عن نشوب القتال في وادي بردى على هشاشة الحالة.

وبالرغم من أن طبيعة النفس البشرية أن يأمل الإنسان في ما هو أفضل، إلا أننا - ونظراً لسجل انتهاك اتفاقات وقف إطلاق النار وانعدام الثقة في أحد ضامني الطرف الأخير - نحث المجلس في هذه المرحلة، وندعوه إلى اليقظة إزاء التطورات الأخرى في بداية العام الجديد.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نجتمع فيها تحت الرئاسة الإسبانية، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص الشكر والتهنئة لوفد إسبانيا على جهوده المخلصة وقيادته خلال هذا الشهر الذي اتسم بالصعوبات.

السيد برموديث (أوروغواي): (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الاتحاد الروسي وتركيا على هذا الاقتراح. وعلى الرغم من أن النص لم يكن مثالياً، فقد كان يمكننا تحسينه أكثر، ما يتيح لنا فرصة التصويت مؤيدين له. اليوم، ومثلما حدث في ١٩ كانون الأول/ديسمبر - حين اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) - أجرى الأعضاء مشاورات إضافية مكنت من إدخال تعديلات على النص الأصلي. وقد كان ذلك مُرضياً بالنسبة لنا لأنها أسهمت في تعزيز النص وسمحت باعتماده بالإجماع.

وعلى النحو المشار إليه في قرار اليوم ٢٣٣٦ (٢٠١٦) فإن من الضروري تنفيذ أحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) ومواءمة محادثات الأستانة المقبلة مع

ولذلك السبب أيد الوفد السنغالي القرار ٢٢٣٦ (٢٠١٦) المقدم من الاتحاد الروسي، ويسرنا أنه قد حظي بتأييد إجماعي. ويكرر الوفد السنغالي التأكيد على أن أي حل يفضي إلى إنهاء الأزمة في الجمهورية العربية السورية سوف يشمل عملية سياسية دون استثناء، وأنه سيكون بقيادة سورية على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، على النحو الذي أكدته مختلف القرارات التي اتخذها المجلس، وخصوصا القرارات ٢١١٨ (٢٠١٣)، و ٢٢٥٤، (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

ويسر الوفد السنغالي أن هذا القرار يشير إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء الأراضي السورية على وجه السرعة ودون عوائق. ولذلك السبب يود وفد بلدي أن يهنئ وفد الاتحاد الروسي على الروح البناءة والمرونة اللتين أبداهما باستمرار طوال عملية التفاوض التي أفضت إلى قرار اليوم ٢٣٣٦ (٢٠١٦). فليس ثمة مفاجأة سارة أفضل من هذا للشعب السوري الذي عانى طويلا من هذا النزاع.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أنقل إلى الوفد الإسباني والسفير أويارثون مارتشيسي أحر تهانئ الوفد السنغالي على رئاسة مشرفة جدا للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لكم عاما جديدا سعيدا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية والمعارضة، وتعرب عن تقديرها للنتيجة الإيجابية التي حققها الاتحاد الروسي وتركيا في تيسير اختتامها. وترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع.

ويبين هذا تأييد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للوقف الشامل لإطلاق النار في الجمهورية العربية السورية والتسوية السياسية للمسألة السورية. ويهنيئ القرار لتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة والنهوض بالعملية السياسية وتخفيف

العملية السياسية. ونرى أنه حتى وإن كان ذلك لن يؤدي إلى الإهاء الكامل لكل الأعمال القتالية فإنه يمثل على الأقل خطوة في الاتجاه الصحيح، يمكن البناء عليها.

لقد تعدد الأفكار والمبادرات التي طُرحت خلال السنوات الماضية للتعاطي مع الأزمة السورية. وكأي محاولات لتسوية الأزمات، لا توجد مبادرات مهما اكتملت جوانبها، قادرة على فرض التسوية إذا لم تكن هناك نوايا حقيقية للتوصل إلى تلك التسوية. كذلك ومهما اختلفت المقاربات المهادفة إلى التسوية، فإن تركيزنا سينصب دوما في التقييم على أساس المرجعيات الرئيسية المتفق عليها دوليا، كون وجودها هو الضرورة الحتمية الرئيسية في أي مبادرة نساندها.

ومن ثم، فإننا نساند ما تضمنه مشروع القرار اليوم من تأكيد لأهم مرجعيتين في الأزمة السورية، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو/حزيران عام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، باعتبارهما أساسا لأي تسوية. كما نشدد مجددا على أن التحديات التي تواجهها سورية في الوقت الحالي والتي ستستمر لفترة باليسيرة في المستقبل، تحتاج إلى مقاربة سياسية شاملة استنادا إلى تلك المرجعيات. فالحسم العسكري قد يوفر غلبة وسيطرة على الأرض، ولكنه لن يوفر حلا نهائيا. لذلك، ندعو مجددا جميع الأطراف السورية إلى التحلي بالمسؤولية تجاه شعبها، والعمل على بدء مفاوضات رسمية بين الحكومة والمعارضة في أسرع وقت ممكن لوضع رؤية سورية متفق عليها بلا تدخلات خارجية لصياغة المرحلة الانتقالية، بما يحفظ وحدة الأراضي السورية ويحقق طموح الشعب السوري في مستقبل ديمقراطي تعددي بعيدا عن التطرف والإرهاب.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ليست هناك حلول عسكرية للأزمة السورية الطويلة والمعقدة هذه. وذلك استنتاج توصل إليه مجلس الأمن مرارا وتكرارا هنا في هذه القاعة.

بقية المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومناسبة للمسألة السورية.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل حوالي أسبوعين، وفي خضم الوضع الصعب، استطاع مجلس الأمن إيجاد التقارب والإجماع لتأييد عملية الإجلاء من أحياء حلب الشرقية (القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)). ونتيجة لعمل المجلس، جرى النشر السريع لموظفي الأمم المتحدة من أجل مراقبة ورصد عملية الإجلاء إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، وهو إجلاء ناجح بأدنى قدر من الحالات المبلغ عنها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

وفي إطار حالة صعبة ومتغيرة بصورة مماثلة على أرض الواقع، يجتمع مجلس الأمن اليوم للوفاء بمسؤوليته عن التصدي بفعالية للتراث السوري. ونقدر الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الروسي وتركيا في التوسط لوقف إطلاق النار في كافة أرجاء البلد والذي بدأ قبل يومين وهو صامد حالياً. وإننا مقتنعون بأن دعم المجلس لوقف إطلاق النار لن يسفر إلا عن زيادة شرعيته. إن دعمنا لوقف إطلاق النار وإنهاء القتال يعطي إشارة إلى المدنيين السوريين العاديين من الرجال والنساء والأطفال بأننا لا نغفل عن معاناتهم الطويلة.

وقد أوضحنا جمعياً في مناسبات عديدة، أولاً، الدعم الكامل لجهود المبعوث الخاص دي ميستورا الرامية إلى الجمع بين الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات، وثانياً، أن الحل الوحيد للتراث هو من خلال عملية سياسية. ونعتقد أن دعم المجلس لوقف إطلاق النار وعملية أستانا اللاحقة سيؤديان إلى مزيد من الحوار السياسي الموضوعي بين الأطراف المتنازعة، ولهذا كان تأييدنا للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) المعتمد للتو.

وبما أن ماليزيا ستترك مقعدها في المجلس خلال بضع ساعات من الآن، يأمل وفد بلدي أن يواصل الزخم الإيجابي

الحالة الإنسانية في البلد، فضلاً عن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

تأمل الصين أن تنفذ الحكومة السورية والجماعات المعارضة المعنية بشكل فعال وشامل اتفاق وقف إطلاق النار وتدعو الجماعات المعارضة الأخرى إلى الانضمام إلى ترتيب وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

فالحل السياسي هو المخرج الوحيد لسورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة المواتية الحالية ويعمل على أساس احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية لتهيئة الظروف لإعادة إطلاق العملية السياسية في البلد في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين أن تعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نحو التنفيذ الشامل لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) والقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

وقد أعلن المبعوث الخاص دي ميستورا استئناف محادثات جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٧. ونأمل أن تعزز محادثات السلام العملية السياسية في سورية بهدف تحقيق نتائج إيجابية في وقت مبكر. وتأمل الصين أن اجتماع أستانا، باعتباره عنصراً مهماً في إطار العملية السياسية التي تقودها سورية وخطوة هامة نحو استئناف محادثات السلام في جنيف، سيؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز التسوية السياسية للمسألة السورية. وتدعو الصين الأطراف السورية إلى تقدير هذا الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس حق قدره، وأن تضع المصالح الأساسية لدولتها وأمن شعبها على سلم الأولويات، والعودة إلى مسار الحوار والتشاور، والعمل في إطار مبدأ العمليات التي يمسك السوريون زمامها ويقودونها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يقبلها الجميع.

وقد اضطلعت الصين بدور نشط في تعزيز العملية السياسية في سورية وهي على استعداد لمواصلة العمل مع

عليه في الفقرة ٣ من القرار، نتطلع إلى اجتماع أستانا الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير. وتأمل اليابان أن يضم الاجتماع مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين وأن يسهم بشكل مجد في العملية السياسية الرسمية للمبعوث الخاص دي ميستورا.

وبوصفنا عضواً في المجلس وفي الفريق الدولي لدعم سورية، تؤكد اليابان مجدداً تصميمها على الإسهام على نحو مسؤول في معالجة الحالة في سورية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر إسبانيا على رئاستها الممتازة في هذا الشهر. كما أود أن أشكر الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت ولايتهم على الجهود الحثيثة في المجلس خلال فترة السنتين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم أكن أنوي أن أتكلّم هنا اليوم، لأنه يبدو لي أن القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو، يتحدّث عن نفسه. ولكن بما أن جميع أعضاء مجلس الأمن قد تحدّثوا فرمما سيبدو غريباً، على أقل تقدير، لو بقي أحد مقدمي القرار وهو عضو في المجلس صامتاً ببساطة. وربما يعتبر هذا عدم تأييد أو موافقة لما قاله زملائي. وحاشا لهذا أن يكون.

وفيما آخذ الكلمة، فالخطوة الأولى الطبيعية هي أن أشكر جميع أعضاء المجلس على التصويت تأييداً للقرار الذي أعدناه بالاشتراك مع الوفد التركي. ونود أن نخص بالشكر وفد تركيا لمساهمته الموضوعية جداً في العمل على القرار.

ونعلم جميعاً أن هذه كانت سنة صعبة جداً - وهي سنة تنتهي في عاصمتنا خلال ساعتين ونصف الساعة. وكانت صعبة جداً من وجهة نظر عمل مجلس الأمن بشأن تسوية سورية، ولكن حقيقة أننا بصدد اختتام هذه السنة باتخاذنا بالإجماع اثنين من هذه القرارات يعني أننا إذا تطلّعنا معاً إلى أهداف معينة بدلاً من محاولة اكتساب المنافع التي تصبّ في مصلحتنا الفردية، نستطيع عندئذ اتخاذ قرارات هامة.

لعمل المجلس بشأن الحالة في سورية والذي امتدّ خلال الأسابيع القليلة الماضية استجماع قوّته من أجل السوريين الذين عانوا طويلاً، ولا سيما المدنيين وغير المحاربين والنساء والأطفال.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أهتكم والوفد الإسباني على القيادة المنتجة والممتازة للمجلس هذا الشهر. كما أود أن أتمنى لجميع الزملاء سنة جديدة سعيدة ومزدهرة.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع. وترحب اليابان أيضاً بجهود الاتحاد الروسي وتركيا لتحقيق وقف الأعمال العدائية في كافة أنحاء البلد. وقد أيدت اليابان مشروع القرار لأننا نأمل أن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية يمكن أن يفتح طريقاً إلى التحسين الأساسي للحالة الإنسانية المدمرة هناك.

وكما هو الحال مع القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)، الذي اتخذ بالإجماع قبل أسبوعين (انظر S/PV.7841)، ينبغي للأمم المتحدة تنسيق جهود المساعدة الإنسانية في إطار هذا الوقف للأعمال العدائية. ولا نريد أن نسمع مزيداً من التقارير من جانب الأمم المتحدة أو غيرها من الشركاء المنفذين عن العراقيل أو التأخير من جانب الحكومة السورية في الوصول إلى المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها. ونحث الحكومة السورية على اتخاذ تدابير تتيح الوصول الفوري ودون عوائق.

وتناشد اليابان ضامني اتفاق وقف الأعمال العدائية بأن يضعوا آليات الرصد مع الأمم المتحدة وفرقة العمل للفريق الدولي لدعم سورية. ونحيط علماً بالقلق الشديد إزاء إمكانية زيادة الهجمات على المدنيين في جميع المناطق السورية. وتحت اليابان كلاً من روسيا وتركيا، بصفتها من الجهات الضامنة، على معالجة هذه الشواغل بصورة كاملة. وكما هو منصوص

يكرروا العبارات المبتذلة القديمة. فبعض الممثلين يكررون نفس العبارات المبتذلة طيلة ست سنوات الآن، بالرغم من أن ذلك لا يحقق أي شيء. ولا جدوى من ذلك. ويجب علينا أن نعمل بجد لنكفل أن يكون بمقدورنا، في عام ٢٠١٧، التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية. ونحن مقتنعون بأننا، إذا استرشد المجتمع الدولي بالهدف المتمثل في الدفاع عن مصالح الشعب السوري واستعادة الاستقرار في المنطقة قاطبة، ستمكن من تحقيق النجاح.

وتعليقي الأخير هو الإعراب عن الشكر لأعضاء المجلس الذين يغادروننا اليوم، بما في ذلك وفد إسبانيا، الذي اضطلع بواجباته خلال هذا الشهر الطويل والصعب ومدته ٣١ يوماً، والتي تنتهي في حوالي منتصف الليل في اليوم الأخير بالضبط. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي الوطنية.

لقد صوتت إسبانيا مؤيدة للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، وترحب باعتماده بالإجماع.

ونعرب عن خالص امتناننا لتركيا والاتحاد الروسي على جهودهما في تحقيق هذا التوافق في الآراء، وعلى توصلهما إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية والمضي قدماً نحو حل سياسي للأزمة في سورية.

وصوتنا مؤيدين لهذا القرار، آخذين في الحسبان معاناة الشعب السوري التي لا توصف ووعياً منا بأن رصد وقف إطلاق النار يجب أن يتم بشفافية ونزاهة ويجب موافاة مجلس الأمن بالمعلومات في الوقت المناسب. كما ندرك أن الخطوات المقبلة في العملية السياسية يجب أن تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. ونريد أن تكون واضحة للغاية بشأن هذه النقطة. لا يكفي أن يكون المبعوث الخاص للأمين العام مرتبطاً بمحادثات أستانا فحسب؛ بل يجب أن يضطلع بدور مركزي ويضمن ألا يغفل

وخلال هذا العام، كما نذكر جميعاً، بذل عدد من الجهود الجادة جداً لتحقيق تحسن جذري في تسوية الأزمة السورية. وكلنا نتذكر الاجتماعات العديدة لوزيرنا للشؤون الخارجية، سيرغي لافروف، ووزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، التي أفضت دائماً إلى اتفاقات جادة وللأسف لم يتم الوفاء بها لأسباب لن أخوض فيها الآن. وفي نهاية هذا العام، أخذ الاتحاد الروسي وتركيا على عاتقهما، إلى جانب الحكومة السورية وبالالتصال مع جماعات المعارضة، التوصل إلى عدد من الاتفاقات الهامة جداً التي كانت مكرسة في الوثائق المنشورة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر والتي تم آنذاك تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وهذه مبادرة هامة للغاية. إن القرار الذي اتخذناه اليوم يبين الحاجة إلى التقيد بنظام وقف الأعمال العدائية في سورية وإلى الاجتماع الهام جداً في أستانا، عاصمة كازاخستان، التي ستصبح في غضون ساعتين ونصف الساعة، بتوقيت أستانا، عضواً في مجلس الأمن. وفي ذلك الاجتماع، سيجتمع وفدا المعارضة والحكومة للمرة الأولى وجهاً لوجه، وكل ذلك في سياق الجهود التي تم الاضطلاع بها في إطار ولاية مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) وغيرها من الوثائق المعروفة جيداً. وكل هذا منصوص عليه في القرار الذي اتخذ هنا اليوم. ومن المهم جداً في الواقع أن دعم مجلس الأمن اليوم هذه الجهود التي بذلتها روسيا وتركيا.

لا أريد أن أوجه أي انتقادات اليوم، ولكنني أود أن أقول على نحو دقيق لزملائي بأن هذه عملية معقدة للغاية. وكل ما تمكنا من تحقيقه هو نتيجة لجهود جبارة. فلنكن واضحين إذن. وأحث الأعضاء على مساعدتنا، وإذا كانوا غير قادرين على ذلك أو غير راغبين فيه، فإنني أحضهم على ألا يعتقدوا الأمور، أو يشككوا في الاتفاقات التي تم التوصل إليها أو يحاولوا إعادة تفسيرها بطريقة ما. وأود أن أطلب إليهم ألا

وأود أن أشكر أعضاء المجلس، مرة أخرى، على الكلمات الطيبة التي سمعتها في القاعة اليوم. وهذا الجهد لم يكن لينجح بدون مساعدة جميع أعضاء المجلس.

لم تبق سوى ١٠ ساعات على نهاية الرئاسة الإسبانية. وأعتقد أنه لن نعقد أي جلسات أخرى في الساعات العشر القادمة، ولذلك فإنني أعتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع أعضاء المجلس سنة جديدة سعيدة جدا يعمها الخير والأمل في أن يحقق شعب سورية السلام. وإن إسبانيا، بصفتها عضوا مستمرا في الجمعية العامة، ستظل تولي اهتماما شديدا للعمل الذي يجري في هذه القاعة. كما أتمنى لأصدقائنا الأعضاء ممثلي السويد، الجالسين في القاعة، كل النجاح خلال رئاستهم، التي يتوقع أن تكون ناجحة جدا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن. لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٤٥.

عن أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، نرحب مرة أخرى بالتغييرات التي أدخلت على نص القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي.

وأخيرا، فإن لدى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨ الكثير مما يمكن الإسهام به في المبادرات السورية. فالاتحاد الأوروبي ليس هو الجهة المالية المانحة الرئيسية للبلد فحسب، ولكنه سيكون أيضا طرفا فاعلا رئيسيا في إعادة بناء البلد عندما تتوفر الظروف السياسية اللازمة. ولن يتم إنهاء الإرهاب الذي اقترفته داعش إلا بسورية الموحدة والديمقراطية والسلمية. وتودع إسبانيا مجلس الأمن آملة أن يكون القرار الذي اتخذناه اليوم خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

وأنا لا أرى بصدق أي طريقة أفضل من ذلك لاختتام رئاسة إسبانيا لمجلس الأمن. وقد ودعت أعضاء المجلس فعلا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وفي ذلك الوقت، قلت إنه إذا كان لنا أن نجتمع مرة أخرى فإننا لن نفعل ذلك إلا لتلقى أبناء طيبة وهذا ما وقع بالفعل - قرار اتخذته بالإجماع الأعضاء الـ ١٥ كافة.